الأمم المتحدة

E/2009/9/Add.11

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 February 2009
Arabic
Original: English

الدورة التنظيمية المستأنفة لعام ٢٠٠٩

١٨ و ١٩ أيار/ مايو ٢٠٠٩

البند ٤ من جدول الأعمال

الانتخابات والترشيحات وإقرار الترشيحات والتعيينات

تعيين ٢٤ خبيرا في لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

مذكرة من الأمين العام

عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠١/٤٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، سينظر المجلس في تسمية الأمين العام أربعة وعشرين خبيرا سيعملون في اللجنة بصفتهم الشخصية لفترة عضوية مدتها أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وترد أدناه أسماء الأشخاص الأربعة والعشرين الذين سماهم الأمين العام، مع معلومات عن سيرهم الذاتية.

بيتر أنيانغ نيونغ أو (كينيا)

السيد نيونغ أو، وزير سابق للتخطيط والتنمية الوطنية، ووزير حالي للشؤون الطبية وهو متخصص في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسات المناصرة للفقراء. وقد كان في الفترتين من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٧ و ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧ عضوا في البرلمان عن دائرة كيسومو الريفية. وهو أيضا رئيس سابق للجنة العامة للاستثمارات خلال الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٦، وكان قبل ذلك عضوا في مجلس إدارة معهد نيلسون مانديلا للنهوض بالمعرفة والعلم والتكنولوجيا. وفي عام ١٩٩٥، حصل على الجائزة الألمانية - الأفريقية لإسهاماته في مجالي البحث ونشر الديمقراطية. وحصل أيضا من الرابطة المهنية الكينية الأمريكية ومن مؤسسة كاريير نايشن على جائزة كسب الأدمغة الأفريقية على

090309 030309 09-24078 (A)

مساهمته في عكس اتجاه هجرة الأدمغة الأفريقية. وكان أيضا في الفترة من عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٩١رئيسا للبرامج في الأكاديمية الأفريقية للعلوم.

نجاة زروق (المغرب)

عينت السيدة زروق في آذار/مارس ٢٠٠٦ مديرة لشؤون تدريب الموارد البشرية في الإدارة المركزية والمحلية بوزارة الداخلية حيث تعمل منذ عام ١٩٨٣. وعينت مديرة للشؤون القانونية وكانت مسؤولة عن الحكومة المحلية في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦. وقد عملت في هذه الإدارة لمدة ١٧ عاما في منصب وكيل الأمين العام وكانت مسؤولة عن التنسيق مع الإدارات الأخرى. وهي متخصصة في مجال الإدارة، والقانون الدولي، وقانون منظمة التجارة العالمية. وشاركت في العديد من الإصلاحات التي تشمل القطاع العام والإدارة (الخصخصة، وتبسيط الإجراءات الإدارية، والحكومة الإلكترونية، والطلبات المقدمة من المواطنين، والهيكلة الإقليمية، واللامركزية، وتعزيز الأخلاقيات المهنية، وما إلى ذلك). كما أنها تلقي دروسا في مدارس ومعاهد القانون والإدارة، ولها مقالات منشورة عن هذه المواضيع في عدة مجلات مغربية. وقد ألفت كتابا عنوانه التجارة والتنمية: من الغات إلى منظمة التجارة العالمية كتب مقدمته باسكال لامي، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية.

أوديت رامسنغ (جنوب أفريقيا)

تشغل السيدة رامسنغ منصب المدير العام للجنة الخدمة العامة، وهي مؤسسة مستقلة قائمة على المعرفة مسؤولة عن الإشراف على أداء دائرة الخدمة العامة في جنوب أفريقيا. وبناء على طلب من رئيس جنوب أفريقيا، أصبحت عضوة في فريق للإدارة الاستراتيجية يتألف من ثلاثة أشخاص تولى شؤون تنظيم إدارة المؤسسات الإصلاحية، وترأست فريقا مشتركا لدعم التدخلات لترتيب الأوضاع في وزارة الداخلية. ورشحت لمنصب ممثل جنوب أفريقيا في الاجتماع المشترك المعني بتنمية الموارد البشرية للخدمة العامة في سياق التكيف الهيكلي والتحول (منظمة العمل الدولية، جنيف) وانتخبت رئيسة للفريق الحكومي. وعينت أيضا عضوة في فريق لجنة ديساي للتحقيق الذي حقق في المخالفات الإدارية المدعى أنها ارتكبت في مقاطعة الكاب الغربية. كما أنها نشرت عددا من المقالات في منشورات وطنية ودولية، وكثيرا ما وجهت إليها دعوات للمشاركة في مناسبات تتعلق بالإدارة العامة بوصفها خبيرة في هذا المجال. كما أنها مسجلة كمحامية لدى المحكمة العليا لجمهورية جنوب أفريقيا، وهي عضوة في المجلس الاستشاري للرابطة الدولية لإدارة الموارد البشرية. وهي ترأس حاليا الأمانة المؤقتة لرابطة اللجان الأفريقية لدوائر الخدمة العامة. وهي أيضا رئيسة الفريق العامل الذي ترعاه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمعني بشبكة إدارة الموارد البشرية في

دوائر الخدمة العامة الأفريقية. وهي حاصلة على الإجازة في الآداب، والإجازة في القانون، وماجستير في إدارة الأعمال، وفازت بمنحة نيلسون مانديلا الدراسية المرموقة التي مكنتها من نيل الماجستير في الإدارة والتنمية من جامعة ساسكس في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

جوزيف ديون نغوتي (الكاميرون)

عين السيد ديون نغوتي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وزيرا منتدبا لدى وزارة خارجية الكاميرون، مكلفا بمسؤلية خاصة في مجال التعاون مع البلدان الأعضاء في الكمنولث، وهو لا يزال حتى الآن يشغل هذا المنصب الحكومي. ويشرف السيد ديون على عدد من المسائل الثنائية والمتعددة الأطراف المهمة بالنسبة للحكومة الكاميرونية. ومن ذلك على وجه الخصوص، أنه يمثل الكاميرون في مجلس حقوق الإنسان في جنيف، وفي اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في بانجول، غامبيا. وبصفته عضوا في لجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة التي ترعاها الأمم المتحدة، شارك في المفاوضات التي أسفرت عن تنفيذ القرار الذي صدر عن محكمة العدل الدولية في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا. وكانت هذه المفاوضات قد توجت بقيام نيجيريا في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨ بتسليم شبه جزيرة باكاسي للكاميرون. ومن جملة المناصب التي تقلدها، منصب كبير المفاوضين عن الكامرون في لجنة خليج غينيا. وقبل انضمامه إلى الحكومة، تولى منصب المدير العام للمدرسة الوطنية للإدارة والقضاء المتميزة، في ياوندي حيث كان لمدة تسع سنوات مسؤولا عن تدريب كبار موظفي الإدارة العامة والجهاز القضائي في الكاميرون. والسيد ديون نغوتي يحمل الدكتوراه في القانون من جامعة وارويك، انكلترا (١٩٨٢)، وماجستير في القانون من جامعة لندن (١٩٧٨)، وإجازة في القانون من جامعة ياوندي (١٩٧٧). وله أعمال مؤلفة وأعمال منشورة في مجال القانون والإدارة العامة. وهو زعيم تقليدي من المنطقة الجنوبية الغربية من الكاميرون، وحائز على جوائز عديدة في الكاميرون في مجالات متنوعة.

فيتوريا دياس ديوغو (موزامبيق)

تشغل السيدة ديوغو حاليا منصب وزير الخدمة العامة الذي تولته في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وكانت تشغل في الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ منصب رئيس الهيئة الوطنية السابقة للخدمة العامة في موزامبيق. وخلال هذه الفترة، وجهت عملية تصور وتصميم وإقرار كل من ''برنامج إصلاح القطاع العام – المرحلة الثانية (٢٠٠٦-٢٠١١)'' وهو برنامج يهدف إلى المساهمة في تعزيز جودة توصيل الخدمات

إلى المواطنين والقطاع الخاص في موزامبيق، و ''استراتيجية مكافحة الفساد للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠''، وهي استراتيجية تهدف إلى محاربة الفساد في القطاع العام. وفي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٦، شغلت منصب السكرتير الدائم لوزارة السياحة في موزامبيق التي كانت أنشئت آنذاك لتوها. وقد بدأ دورها القيادي في القطاع العام في عام ١٩٩١ عندما تولت منصب مديرة الموارد البشرية في وزارة الأشغال العامة والإسكان. وشاركت في تنفيذ الاتفاق العام للسلام الموقع في عام ١٩٩٢، وكانت المرأة الوحيدة التي تشغل منصبا قياديا حيث عملت منسق لجنة اللوجستيات التابعة لمجلس الوزراء. والسيدة ديوغو تحمل شهادة الماجستير في اللغات الحديثة من جامعة سالفورد، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

مارتا أويانرتي (الأرجنتين)

تشغل السيدة أويانرتي منصبي وكيل أمين الإصلاحات المؤسسية وتعزيز الديمقراطية، والمدير الوطني لبرنامج مراجعة المواطنين للحسابات. وقد حصلت على الإجازة في القانون في عام ١٩٧١ بمرتبة الشرف في جامعة بوينس آيرس. وهي وسيط مسجل لدى وزارة العدل ومؤسس ورئيس مشارك في مؤسسة سلطة المواطن غير المرتبطة بأي حزب والمعنية بتعزيز مشاركة المواطنين. وفي الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٧، شغلت منصب مديرة مركز بلدية مدينة بوينس آيرس المعني بمشاركة المواطنين والإدارة، ومثلت فيه في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٣ مدينة بوينس آيرس. وكانت أيضا عضوة في المجلس الأكاديمي لمعهد تعزيز حقوق الإنسان، وفي اللجنة المنظمة للحوار بين البلدان الأمريكية، والمركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة الذي يوجد مقره في العاصمة واشنطن وعضوة في لجنة مجلس الخبراء في الإدارة العامة. وقد ألفت الكتب التالية: (أ) غيابك وحضورك، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧؛ (ب) كيف تمارس سلطتك كمواطن، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، دار نورما للنشر؛ (ج) الوساطة: تغيير في الثقافة، تأليف مشترك، ١٩٩٥، دار بايدوس للنشر؛ (د) ازدواجية دوافع النشطاء والمثقفين من أفراد المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية: تأليف مشترك، ٢٠٠٦، دار النشر لمركز دراسات شؤون الدولة والمجتمع.

روويا ج. بيشيل (جزر البهاما)

تشغل السيدة بيشيل حاليا منصب المستشار القانوني لوزارة المالية، والمفوض التنفيذي للجنة الامتثال للقوانين، والمراقب المعني بمكافحة غسل الأموال في المؤسسات المالية غير التقليدية. وهي حاصلة على الإجازة في القانون من جامعة ليستر في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وماجستير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقانون

والسياسة من جامعة ستراثكلايد في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ودبلوم قانون التجارة الإلكترونية الخارجية من دوائر قانون الأعمال التجارية عبر الإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد التحقت بنقابة المحامين الإنكليزية في عام ١٩٨٢ وهي عضو ممارس في نقابة المحامين في جزر البهاما منذ عام ١٩٨٣. وهي بصفتها مستشارا قانونيا، تقدم خدمات متخصصة إلى وزارة المالية في المجالات التالية: جدول أعمال الحكومة الإلكترونية والمجتمع الوطني للمعلومات؛ خصخصة شركة جزر البهاما للاتصالات (المؤسسة المملوكة للدولة التي تتولى شؤون الاتصالات)؛ وتنظيم كل من القطاع المالي وقطاع الاتصالات، والتعاون الضريبي عبر الحدود. وقد اضطلعت بالدور الرئيسي في سن عدد من التشريعات الفارقة تشمل ما يلي: إقرار كامل مجموعة تشريعات التجارة الإلكترونية في عام ٢٠٠٣ (قانون المعاملات والاتصالات الإلكترونية، وقانون إساءة استعمال الحاسوب، وقانون حماية البيانات)؛ والاتفاق المتعلق بتبادل المعلومات الضريبية بين جزر البهاما والولايات المتحدة الأمريكية الذي أتاح إعمال الأطر التشريعية والإدارية؛ والتعديلات التي أدخلت في عام ٢٠٠٧ على القوانين المالية والتي أتاحت جملة أمور، من بينها تعزيز التعاون بين الجهات التنظيمية الداخلية، وتعزيز صلاحيات لجنة الأوراق المالية في جزر البهاما. وكانت أيضا عضوة رئيسية في الفريق الحكومي الذي عمل من أجل رفع اسم جزر البهاما من مختلف قوائم الحظر المتعددة الأطراف التي وضعت في عام ٢٠٠٠. وتمثل السيدة بيثيل منذ عام ٢٠٠٢ جزر البهاما لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمنتدى العالمي للضرائب. وهي عضوة في عدة هيئات من بينها: (أ) الفريق العامل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بتكافؤ الفرص؛ (ب) لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية؛ (ج) مجلس الأمم المتحدة للاستراتيجيات الرفيعة المستوى من أجل التحالف العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية. كما عملت مستشارا تقنيا ومفاوضا لآلية التفاوض الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي في مجال حماية البيانات، والضرائب والشؤون المالية، وشاركت بصفة مراقب في أعمال الدورة الماضية لخبراء الإدارة العامة.

لويس أغيلار بيانويبا (المكسيك)

يشغل السيد بيانويبا منذ عام ١٩٩٢ منصب المدير العام لهيئة شؤون الإدارة العامة وهي شركة استشارية تقدم خدمات للحكومات في مجال الإدارة الاستراتيجية، وإدارة الجودة، وتصميم وإعادة تصميم المؤسسات، وهو أيضا أستاذ السياسة العامة في جامعة أوتونوموس متروبوليتان. وهو حاصل على دكتوراه الفلسفة في الفلسفة السياسية (١٩٧٣)

وباحث وطني في الشبكة الوطنية للبحوث في مجال الحكم والإدارة العامة، وهو يدرّس تحليل السياسات والإدارة العامة بشكل منتظم في مدينة مكسيكو وفي بلدان أخرى. وفي القطاع العام، شغل منصبي نائب وزير التنمية السياسية (١٩٩٤-١٩٩٥) ورئيس شؤون الموظفين في وزارة الداخلية في الحكومة الاتحادية المكسيكية (١٩٩٦-١٩٩٧). وهو عضو سابق في المجلس التنفيذي للمعهد الوطني للإدارة العامة (١٩٩٣-١٩٩٧) ورئيس مؤسِّس للأكاديمية المكسيكية لتحليل السياسات العامة، وعضو في مجالس عدد من الرابطات المدنية ومجالس التحرير.

بول أوكويست (نيكاراغوا)

يشغل السيد أوكويست حاليا منصب وزير السياسة الوطنية في حكومة نيكاراغوا، والسكرتير الخاص لرئيس الجمهورية لشؤون السياسة الوطنية. وهو أيضا المستشار الرئيسي لرئيس الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وعمل كبيرا لمستشاري الرئيس في حكومة نيكاراغوا. وبوصفه ممثلا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قدم المشورة لحكومات إكوادور، ومنغوليا وباكستان بشأن مسائل الإدارة العامة، وتطبيق اللامركزية، وتنمية القطاع الخاص وبناء القدرات التقنية في عدد من القطاعات تشمل تكنولوجيا المعلومات، والمحاسبة، ومراجعة الحسابات، والتدريب. وقد شغل في السابق منصب المدير والمستشار الإقليمي لبرنامج الحوكمة الإقليمي لآسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبهذه الصفة، كان له دور كبير في وضع إصلاحات الحوكمة في الصين، وبناء السلام في جنوب الفلبين، وإنشاء شبكة لتحليل السياسات في أوساط برلمانات بلدان المنطقة الآسيوية. وهو مؤلف البرنامج التدريبي المتعدد الوحدات المعني بالحوكمة والذي تحمل وحدته الأساسية عنوان ''تسخير الحوكمة البشرية لأغراض الأمن البشري''. وكان له دور فاعل في عملية التحول الديمقراطي في بلده، وإعادة تنظيم ديوان الرئاسة في إكوادور وإصلاح الإدارة العامة في شيلي. وهو مؤسس ومدير معهد الدراسات في نيكاراغوا الذي اضطلع لحساب الاتحاد الأوروبي بدراسات مهمة عن الأبعاد المتعددة للإدارة الفعالة، بما في ذلك التعليم، وحقوق الإنسان، وبناء المؤسسات الديمقراطية، والمجتمع المدني، وتمكين المجتمعات المحلية. وقد صمم عدة برامج لبناء القدرات لمؤسسات عدة تشمل كلية الأركان التابعة للأمم المتحدة في تورينو، إيطاليا والاتحاد الأوروبي. وهو يحمل دكتوراه وماجستير في العلوم السياسية من جامعة كاليفورنيا في بيركلي.

غويندولين ويليامز (ترينيداد وتوباغو)

عملت السيدة ويليامز في جميع مراحل النظام التعليمي في منطقة البحر الكاريبي. وهي تعمل منذ عام ١٩٧٨ في مرحلتي الدراسات الجامعية والدراسات العليا كمدرّسة ومربية ومحاضرة ورئيسة قسم الدراسات الإدارية، ونائبة عميد كلية العلوم الاجتماعية/الدراسات الإدارية. وهي حاليا عضو مشارك في هيئة التدريس في معهد إدارة الأعمال بجامعة جزر الهند الغربية وتدرس في برنامجي شهادة الماجستير التنفيذية والدولية في إدارة الأعمال وشهادة الماجستير في إدارة الموارد البشرية. وهي أيضا عضوة في فريق إدارة التغيير في وزارة ترينيداد وتوباغو للخدمات العامة والبيئة وشؤون القضاء، وعضوة مشاركة في إصلاح وكالتي اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التابعتين للأمم المتحدة وهو الإصلاح الرامي إلى التوصل إلى المزيد من النهج القائمة على النتائج في قطاع التعليم والعلوم الاجتماعية (المسائل الجنسانية وشؤون التنظيم). وهي متخصصة في التدريب على الشؤون التنظيمية وتطويرها في كل من القطاعات العام والخاص والطوعي مع التركيز بصورة رئيسية على بناء القدرات في مجالات النهوض بالإدارة والشؤون التنظيمية/إدارة التغيير، وإدارة الموارد البشرية، والمسائل الجنسانية، والنهوض بالشباب. ومن خلال أمانة الكمنولث وإدارة التنمية الدولية، تشارك السيدة وليامز في التخطيط الاستراتيجي وتعميم المنظور الجنساني في السياسة العامة والتخطيط للقطاع العام في الأردن، وأوغندا، ومالطة، وملديف، وغامبيا. وقد شاركت كعضوة في عدة أفرقة استشارية لمشاريع لمنظمات إقليمية ودولية كأمانة الجماعة الكاريبية، والشبكة الكاريبية للابتكارات التربوية لأغراض التنمية، وأمانة الكمنولث ورابطة جامعات الكمنولث ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي والمجلس البريطاني (إدارة التنمية الدولية).

سوزان ل. وودوارد (الولايات المتحدة الأمريكية)

السيدة وودوارد خبيرة وباحثة ومستشارة سياسية لشؤون منطقة البلقان وأوروبا الشرقية، ومرحلة ما بعد الاتحاد السوفياتي، والتدخل في الحروب الأهلية، وإعادة البناء بعد انتهاء الصراع. وهي حاصلة على بكالوريوس الآداب من جامعة مينيسوتا، وماجستير في الآداب ودكتوراه من جامعة برنستون. وقد درست في جامعة يال، ومدرسة بول هينتز للدراسات العليا، وفي عدد من المعاهد منها معهد جون هوبكنز، ومعهد نورث وسترن. وعملت في الفترة بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، كزميل بحوث أقدم في مركز دراسات الدفاع، في كينجز كوليج في لندن وخلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٩، عملت زميلة بحوث أقدم في معهد بروكينغز. وتشمل مؤلفاتها من الكتب البطالة الاشتراكية: الاقتصاد

السياسي ليوغوسلافيا ١٩٤٥-١٩٩٠، ومأساة البلقان: الفوضى والانحلال بعد الحرب الباردة. وتغطي مقالاتها العديدة موضوعات مثل بناء السلام وبناء الدولة، والسياسة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية بشأن حرب البوسنة وكوسوفو، والاقتصاد السياسي ليوغوسلافيا الاشتراكية، والتحديات الأمنية للدول الهشة والفاشلة. وقد شغلت منصب رئيس وحدة التحليل في بعثة الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة، وعملت خبيرة استشارية لوكالات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفي إدارات التنمية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، والشؤون الخارجية والدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

مشتاق خان (بنغلاديش)

السيد خان أستاذ اقتصاد في كلية الحقوق والعلوم الاجتماعية في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن، وكان أستاذا زائرا في جامعة دكا، بنغلاديش، وجامعة شولالونغكورن، تايلند. حصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كمبردج. وتشمل اهتماماته البحثية مجالات الاقتصاد والمؤسسات، واقتصاد طلب السعي للربح، والفساد، والمحسوبية، والسياسة الصناعية، وتدخل الدولة في البلدان النامية. وتشمل اهتماماته الأخرى التنمية الاقتصادية في جنوب وجنوب شرق آسيا، مع التركيز بشكل خاص على شبه القارة الهندية. وهو محرر المنشور المعنون إنشاء دولة في فلسطين: تحقيق مقومات البقاء والحوكمة في سياق التحول الاجتماعي (٢٠٠٤)، وطلب الربح والتنمية الاقتصادية: النظرية والأدلة في آسيا (٢٠٠٠). وقد ألف العديد من الفصول في كتب من بينها ''الفساد والحوكمة في المراحل المبكرة من الرأسمالية: استراتيجيات البنك الدولي وأوجه قصورها'' (٢٠٠٢) و ''في إعادة النظر في طريقة عمل البنك الدولي؛ فشل الدولة في البلدان النامية واستراتيجيات الإصلاح المؤسسي'' (٢٠٠٤)، وفي نحو سياسات مناصرة للفقراء: مساعدة المؤسسات والعولمة و 'التحول الرأسمالي' (٢٠٠٥) وفي أصول اقتصاديات التنمية: كيف عالجت مدارس الفكر الاقتصادي التنمية. ونشرت له مقالات عديدة في صحف أمريكية مثل المجلة الاقتصادية، واقتصاد التحول وإشاعة الديمقراطية، وجريدة التغيير الزراعي، والاقتصاد السياسي الجديد، وجريدة التنمية الدولية وجريدة البحوث الإنمائية. وبالإضافة إلى مسيرته الأكاديمية والمهنية، شغل السيد خان مناصب في مؤسسات دولية من بينها البنك الدولي، وإدارة التنمية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومصرف التنمية الآسيوي حيث عين فيها خبيرا استشاريا في مناصب ينصب فيها التركيز على البلدان الفقيرة.

خياوتشو وانغ (الصين)

يشغل السيد وانغ منصب نائب وزير شؤون الموظفين في الصين. وهو عضو في مجلس رابطة الإدارة العامة في الصين. تبوأ بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٣ على التوالي مناصب نائب المدير العام والمدير العام بالوكالة والمدير العام لإدارة التبادل والتعاون الدوليين في وزارة شؤون الموظفين. تولى في عام ١٩٩٦ منصب المدير التنفيذي للجنة التنظيمية للمؤتمر الدولي الثالث للعلوم الإدارية الذي عقد برعاية مشتركة بين الحكومة الصينية والمعهد الدولي للعلوم الإدارية في بيجين. عمل بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠ منسقا للفريق العامل المعني بتنمية الموارد البشرية التابع لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. ونظّم وترأس الاجتماعات التاسع عشر، والعشرين، والحادي والعشرين، والثاني العشرين، لهذا الفريق، وشارك في رئاسة لجان التخطيط لكل من الاجتماعين الوزاريين الثالث (في واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٨) والرابع (كوماموتو، اليابان، ٢٠٠٠) لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ المتعلقين بتنمية الموارد البشرية. وشغل منصب المدير التنفيذي للجنة التنظيمية للاجتماع الرفيع المستوى لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ المتعلق ببناء القدرات البشرية (بيجين، ٢٠٠١). وعمل بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٦ مستشارا للبعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وكان عضوا في الوفد الصيني إلى الدورات السابعة والأربعين والثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وممثلا للصين في اللجنة الخامسة.

سيريبورابو كيسافا راو (الهند)

يشغل السيد راو حاليا منصب مدير كلية الهند للموظفين الإداريين، وهي مؤسسة تدريب داخل مكان العمل لفائدة المديرين وموظفي شؤون التنظيم من العاملين في القطاعين العام والخاص. وقد عمل من قبل أيضا مستشارا اقتصاديا بوزارة التجارة، نيودلهي. وعمل بين عامي ١٩٧٨ و ٢٠٠١ بأمانة الكومنولث في لندن بصفات دبلوماسية مختلفة في شعبة الشؤون الاقتصادية، ثم مديرا لشعبة التخطيط الاستراتيجي والتقييم. وترأس شعبة التخطيط الاستراتيجي والتقييم في جهودها من أجل أن تكون مؤسسة أبحاث للأمانة. وعمل بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٠ عضوا في لجنة التنظيم (التي يرأسها الأمين العام للكمنولث)، وهي الهيئة المسؤولة عن إدارة أمانة الكومنولث.

هيام نشاش (الأردن)

السيدة نشاش هي حاليا أستاذة مساعدة للتربية الإدارية (ضمان الجودة) جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن. وهي تعمل خبيرة ومستشارة لعدة مؤسسات محلية ودولية تشمل

البنك الدولي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والاتحاد الأوروبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ووزارة الصحة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة البلديات – هيئة التخطيط العمراني في قطر، والبنك المركزي الأردني (صندوق الحسين للتفوق) والمجلس الأعلى للسكان في الأردن، ومنظمة كرستكوم للاتصالات الدولية. وهي أيضا عضوة في: الشبكة العالمية للمبتكرين، جامعة هارفارد – والمجموعة الأوروبية للإدارة العامة، ولجنة المصادقة على مشاريع التوأمة الكندية – الأردنية. وقد ألفت وشاركت في تأليف العديد من المنشورات. وهي متخصصة في مجال الإدارة وضمان الجودة، وتتمثل مجالات اهتمامها وتركيزها الرئيسية في ضمان الجودة، ووضع نماذج واستراتيجيات لمكافأة وضع نماذج التفوق، والإدارة والابتكار، وإصلاح القطاع العام، وبناء القدرات إلى جانب التعليم والتدريب.

بان سوك كيم (جمهورية كوريا)

السيد كيم هو سكرتير سابق لرئيس جمهورية كوريا للسياسة العامة لشؤون الموظفين. وهو حاليا أستاذ الإدارة العامة في كلية الإدارة والأعمال في جامعة يونساي. وله تجربة واسعة كخبير في الشؤون الحكومية اكتسبها بعد أن عمل عضوا في لجنة الإصلاح الإداري، وفي اللجنة الرئاسية لتحديث أسلوب الإدارة. وعمل أيضا في اللجنة الاستشارية للسياسة العامة في وزارة الخارجية والتجارة، وفي وزارة إدارة شؤون الحكم والشؤون الداخلية، ولجنة الخدمة المدنية، وفي عدة هيئات ولجان استشارية عامة أخرى. وهو حاليا عضو في هيئات تحرير عدد من الصحف الدولية الكبرى في مجال الإدارة والسياسات العامة. وعمل رئيسا لتحرير المجلة الكورية للدراسات المتعلقة بالسياسات، والمجلة الدولية للإدارة العامة، ورئيسا للرابطة الكورية لإدارة شؤون الموظفين. كما عمل مقررا عاما للمؤتمر الدولي السادس والعشرين للعلوم الإدارية في عام ٢٠٠٤، والمنتدى العالمي السادس المعني بتجديد أسلوب الإدارة، في عام ٢٠٠٥. وحصل في عام ٢٠٠٥ على منحة فولبرايت كطالب زائر في جامعة جورج تاون.

فيليب يو ليات كوك (سنغافورة)

يشغل السيد يو منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ منصب المستشار الخاص للتنمية الاقتصادية في مكتب رئيس وزراء حكومة سنغافورة، ورئيس مجلس المعايير والإنتاجية والابتكار في سنغافورة. وقد شغل من قبل منصب رئيس وكالة العلوم والتكنولوجيا والبحوث في الفترة من شباط/فبراير ٢٠٠١ إلى آذار/مارس ٢٠٠٧، وكبير المستشارين للعلوم والتكنولوجيا في

وزارة التجارة والصناعة في سنغافورة في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠٧ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وشغل قبل ذلك في الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ منصب رئيس مجلس التنمية الاقتصادية. وكان أول رئيس للمجلس الوطني للحاسوب في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٧، وقام بدور رائد في صياغة أول خطة وطنية للحوسبة في سنغافورة أدخل بها البلد إلى عصر المعلومات. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، شغل في وزارة الدفاع منصب السكرتير الدائم لبحوث الدفاع، والتكنولوجيا واللوجستيات. وهو يحمل بكالوريوس في العلوم التطبيقية في الهندسة الصناعية من جامعة تورنتو، كندا، وماجستير العلوم في هندسة النظم من جامعة سنغافورة، والماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هارفارد، كمبريدج، ماساشوستس. وحصل في الفترة من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٠ على منحة خطة كولومبو الكندية، ومنحة فولبرايت في الفترة من ١٩٧٤ حتى ١٩٧٦، وزمالة معهد ايزنهاور في عام ١٩٨٧. وهو يحمل دكتوراه فخرية على أعماله في مجال التنمية الاقتصادية في سنغافورة وآسيا من كل من جامعة تورنتو، كندا، ومعهد كارولينسكا في السويد، وإمبريال كوليدج لندن. وفي عام ٢٠٠٦، نال وسام Nila Utama (من المرتبة الأولى)، وهو أعلى تكريم يناله موظف في الخدمة المدنية في سنغافورة.

ميخائيل ديميتريف (روسيا)

يشغل السيد ديميتريف حاليا منصب مدير البحوث بمركز البحوث الاستراتيجية. وكان النائب الأول سابقا لوزير التنمية الاقتصادية والتجارة في حكومة الاتحاد الروسي في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ وبالتحديد في مجالات إصلاح الخدمة المدنية والإدارة العامة، والإصلاحات التنظيمية، والسياسة العامة الاجتماعية، وإصلاح المعاشات التقاعدية، والصحة والتعليم وتشريعات العمل. كما شغل منصب النائب الأول لوزير العمل والتنمية الاجتماعية في الاتحاد الروسي من عام ١٩٩٧ إلى عام ١٩٩٨. وكان باحثا بمركز كارنيغي موسكو التابع لمؤسسة كارنيغي للسلام الدولي من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٠، وتخصص في مجالات إصلاح الخدمة المدنية، والسياسات الاجتماعية، وإصلاح نظام المعاشات، والقطاع المالي، وسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الضريبية. وهو أيضا عضو في مجلس أمناء كلية الاقتصاد الجديدة (موسكو)، والمعهد الحر للسياسة الاجتماعية (موسكو) ومكتب التحليلات الاقتصادية (موسكو).

ميريديث ادواردز (أستراليا)

السيدة ادواردز هي حاليا أستاذة غير متفرغة في جامعة كانبيرا. وقد بدأت حياتها المهنية معيدة أقدم (الجامعة الوطنية الأسترالية)، وأصبحت محاضرة أقدم (جامعة كانبيرا) قبل أن تنضم خلال الفترة من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٩٧ إلى دائرة الخدمة العامة للكومنولث حيث عملت في العديد من الأقسام وأسدت المشورة بشأن بعض السياسات الرئيسية بشأن المسائل الاجتماعية، والتعليمية، والمتعلقة بسوق العمل. وأصبحت نائبة سكرتير إدارة رئاسة الوزراء ومجلس الوزراء في عام ١٩٩٣، وشغلت هذا المنصب حتى عام ١٩٩٧. وشغلت في الفترة من آب/أغسطس ١٩٩٧ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٢ منصب وكيل نائب رئيس جامعة كانبيرا. وأسست في عام ١٩٩٩ المعهد الوطني للحوكمة وشغلت فيه منصب المديرة وقادته إلى أن أصبحت أستاذة فخرية في جامعة كانبيرا في عام ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠٠٧، تولت رئاسة مجلة تصدر عن برنامج الأبحاث الحكومية للمدرسة الأسترالية والنيوزيلندية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت السيدة ادواردز عضوة في لجنة ران لتمويل التعليم العالي (١٩٨٨-١٩٨٩)، وعضوة في المجلس الاستشاري الأسترالي للإحصاءات (١٩٨٨-٢٠٠١)، وزميلة في المعهد الأسترالي للإدارة، وعضوة في المجلس الاستشاري لمركز القانون الدولي والقانون العام التابع للجامعة الوطنية الأسترالية، ورئيسة مجلس المجتمع الاقتصادي لأستراليا ونيوزيلندا (فرع إقليم العاصمة الأسترالية) في الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦. وعينت في عام ١٩٩٤، زميلة في أكاديمية العلوم الاجتماعية في أستراليا وفي عام ٢٠٠١ زميلة في معهد الإدارة العامة في أستراليا. وقد نشر لها العديد من المقالات والكثير من الدراسات في مجال وضع وتحليل السياسات، وبخاصة في مجالات الاقتصاد والضرائب في السياق الأسري، وإعالة الأطفال، والسكن، والفقر، والمرأة في الحكومة، ونشرت لها مؤخرا مجموعة من المقالات عن مسائل الحوكمة في القطاع العام. ويعتمد كتابها الذي صدر في عام ٢٠٠١ بعنوان السياسة الاجتماعية، السياسة العامة: من تشخيص المشكلة إلى الممارسة على دراسات إفرادية نقلتها من الفترة التي كانت تعمل فيها في دائرة الخدمة العامة للكمنولث. وهي حائزة على وسام أستراليا الذي منح لها في عام ١٩٩٢ على خدماتها في مجالي التعليم والرعاية الاجتماعية.

يان زيكاو (ألمانيا)

السيد زيكاو هو مدير المعهد الألماني لبحوث الإدارة العامة وأستاذ متفرغ في مادة القانون العام في جامعة سبير الألمانية لعلوم الإدارة. وقد درس القانون في جامعتي بيلفلد وبرلين ويحمل شهادة الدكتوراه في القانون. وهو عضو في عدة لجان وهيئات حكومية

كالمجلس الاستشاري لقانون الإجراءات الإدارية في وزارة الداخلية الاتحادية؛ واللجنة التوجيهية للشراكات بين القطاعين الخاص والعام لحكومة راينلند - بفالتز، والمجلس الاستشاري للسلوك الإداري المسؤول في المجال الاجتماعي والايكولوجي التابع لحكومة بريمن. وهو أيضا عضو في مجلس شؤون التنظيم للقسم الألماني في المعهد الدولي لعلوم الإدارة ورئيس معهد تقييم آثار النظم. وعمل مستشارا لعدة حكومات في مجالات تحديث القطاع العام، وإصلاح الإدارة المحلية والوزارية، والإصلاحات الجديدة للحوكمة، وتحسين النظم وتقدير أثارها وتقييمها، والحكومة الإلكترونية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص وغير ذلك من أشكال التعاون، والمجتمع المدني، والمشتريات العامة، والفقه الإداري. وقد نشر أكثر من عشرين مقالا في الجرائد الوطنية والدولية وهو محرر ومحرر مشارك في مجلات مختلفة.

فاليريا ترميني (إيطاليا)

تشغل السيدة ترميني حاليا منصب عميد المدرسة العليا للإدارة العامة، وهي المدرسة الوطنية للإدارة العامة في إيطاليا. والسيدة ترميني عضوة فاعلة في مجلس إدارة المدرسة، ونائبة رئيس الرابطة الدولية لمدارس ومعاهد الإدارة في أوروبا، حيث تشغل منصب رئيس مشارك لفرقة عمل الرابطة المعنية بتنفيذ ''معايير التفوق العام للإدارة والتدريب'' لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/الرابطة الدولية لمدارس ومعاهد الإدارة في أوروبا وتعزيز بناء القدرات. وهي أيضا عضوة في مجالس استشارية لعدة مؤسسات تدريبية تشمل جامعة بوكوني، والمدرسة الأوروبية للإدارة في بروكسل، والمدرسة الوطنية للإدارة في باريس. وشغلت منصب رئيسة اللجنة الحكومية الإيطالية المعنية بالطاقة وتغير المناخ (٢٠٠٧-٢٠٠٨) ومنصب الممثل الشخصي لرئيس وزراء إيطاليا في عملية ما بعد كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وفي اجتماعات مجموعة الثمانية والبلدان ذات الاقتصادات الكبرى. وكانت ضمن أفرقة الخبراء في العديد من اللجان الحكومية، بما في ذلك لجنة إصلاح التدريب وتعيين وتدريب موظفي الحكومة الإيطالية في دائرة الخدمة المدنية (٢٠٠٦). وهي أيضا أستاذة اقتصاد متفرغة، وقد درست في جامعات تور فيرغاتا في روما، ولاسبيتزا في روما، وتريستا في بريشيا وكاسينو، وفي المدرسة العليا للإدارة العامة. وعملت أستاذة زائرة ومحاضرة في جامعة كمبردج (المملكة المتحدة)، وجامعة لندن، والمدرسة الجديدة في جامعة كولومبيا (نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية). وفي المرحلة المبكرة من حياتها المهنية، نشرت أعمالا في مجالات الابتكار المالي وتنظيم الأسواق المالية.

ولديها خبرة واسعة في تدريب موظفي الخدمة المدنية وبناء القدرات، والطاقة وتغير المناخ، وتنظيم المرافق العامة.

فرانسيسكو لونجو مارتينيز (إسبانيا)

السيد مارتينيز هو حاليا أستاذ في قسم الموارد البشرية بالمدرسة العليا لإدارة المؤسسات في كلية التجارة (جامعة رامون ليول) في برشلونة، إسبانيا، حيث كان يدير أيضا معهد الإدارة العامة وشؤون التنظيم، ويرأس مجلس أعضاء هيئة التدريس بها. وهو عضو في مجلس كلية الإدارة العامة لمقاطعة كاتلونيا واللجنة التي أنشأتها الحكومة الإسبانية لتحليل القانون الأساسي للوظائف العامة الذي تم إقراره مؤخرا. وقبل أن يلتحق بالمدرسة العليا لإدارة المؤسسات، كان مديرا لشعبة الموارد البشرية وشعبة الخدمات المركزية، ومديرا لبلدية برشلونة. وهو عضو في هيئات التحرير في عدة مجلات علمية في مجال الإدارة العامة مشهود لها دوليا، بما في ذلك المجلة الدولية للإدارة العامة، ومجلة إدارة شؤون الموظفين. وقد نشرت له على نطاق واسع مقالات عن المسائل المتعلقة بالوظائف العامة، والإدارة العامة، والموارد البشرية والتصميم المؤسسي. وهو مؤلف لكتاب معروف عن إدارة الموارد البشرية بعنوان المرونة والكفاءة نشر باللغتين الإسبانية والبرتغالية. ومن بين مؤلفاته المشاركة في كتابين هما سيناريوهات الخدمة العامة في القرن الحادي والعشرين (صدر عن دار بيلاتيرا للنشر، ٢٠٠٨) والإجادة في على عمل موظفي الخدمة العامة في أمريكا اللاتينية (صدر عن مركز برشلونة الدولي للإعلام والتوثيق، ٢٠٠٨)، وعمل أيضا خبيرا استشاريا دوليا لعدة حكومات في كل من أوروبا وأمريكا اللاتينية وقدم المشورة إلى منظمات دولية من بينها الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والمعهد الأوروبي للإدارة العامة. كما ساهم في وضع الميثاق الإيبيرو – أمريكي للخدمة المدنية (٢٠٠٣) الذي رحبت به الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتماده في قرارها ٢٣١/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ويشار إليه بأنه مهندس منهجية التشخيص لأغراض تحليل النظم الوطنية لمؤسسات الخدمة العامة التي يستعين بها حاليا بنك مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي). وهو حاصل على شهادة في القانون من جامعة برشلونة.

والتر فوست (سويسرا)

يشغل السيد فوست منصب الرئيس التنفيذي/المدير العام للمنتدى العالمي للشؤون الإنسانية في جنيف منذ أيار/مايو ٢٠٠٨. وهو من مواليد عام ١٩٤٥ وحاصل على الماجستير في العلوم السياسية من جامعة سانت غالن، سويسرا. وقد عمل في المجال المصرفي

والإدارة العامة قبل أن يلتحق بالسلك الدبلوماسي السويسري في عام ١٩٧٥ حيث عين للعمل في جنيف، وبغداد، وطوكيو. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ إلى نهاية عام ١٩٨٤، عمل في مكتب التكامل (الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة التابعة للاتحاد الأوروبي). وفي الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٦ كان المستشار الشخصي لوزير الاقتصاد العام ورئيس الرابطة السويسرية (١٩٨٥). وفي عام ١٩٨٦، انتخب لمنصب المدير العام للمكتب السويسري للنهوض بالتجارة. وفي الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٣، شغل منصب السكرتير العام لوزارة الداخلية (العلوم/البحوث، البيئة، الثقافة، الشؤون الاجتماعية، الصحة العامة، وما إلى ذلك). ومن أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٨، شغل منصب رئيس الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون. وهو حاليا رئيس لجنة اليونسكو في البرنامج الدولي للنهوض بالاتصالات، ورئيس مؤسسة Globethics.net في جنيف. وهو عضو في المنتدى الدولي للاتحادات (أوتاوا، كندا)، ومجلس أمناء مكتبة الإسكندرية، ومكتبة الإسكندرية الجديدة في مصر، والمجلس الدولي لإدارة المخاطر في جنيف، وفي مؤسسات خيرية. وهو أيضا عضو في فريق مستشاري فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

مارغريت ساينر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

تشغل السيدة ساينر حاليا منصب مستشار لدى حكومة كينيا لشؤون التخطيط الاستراتيجي في مكتب رئيس الوزراء في إطار الترتيبات الجديدة للتحالف الكبير. وقد انضمت مؤخرا إلى المدرسة الوطنية في المملكة المتحدة حيث تعكف على وضع نظم لدعم التعلم في مجال تعزيز استراتيجية الخدمة العامة. ويأتي هذا بعد فترة قضتها في إسداء المشورة إلى الوحدة التابعة لمكتب رئيس الوزراء المعنية بتعلم وبلورة المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقات الجديدة الشاملة لعدة قطاعات في مجال الخدمة العامة. وقد عملت قبل ذلك لمدة سنتين كملحق بمكتب مدير مبادرة المعاهد لدى رابطة الكمنولث للإدارة وشؤون التنظيم العامة. وبصفتها مديرة مركز دراسات الإدارة وشؤون السياسة العامة، قامت بدور رائد في اندماج منظمة القيادة المؤسسية وكلية الخدمة المدنية، وقامت بعد ذلك بصفتها نائبة للمدير بالإشراف على تدشين المدرسة الوطنية الجديدة لشؤون الإدارة. وهي مدير مؤسس لمعهد سنيتغديل، وعضوة في مجلس إدارة رابطة الإدارة والسياسات العامة وعضوة في تشاتام هاوس. ولديها خبرة واسعة في برامج الإصلاح والتحديث الوطنية. وكانت رئيسة لمنظمة قيادة المؤسسات من خلال قيادة المملكة المتحدة لبرنامج توصيل الخدمات، وبوصفها عضوة في فريق الخطوات التالية، قدمت المشورة بشأن الموارد البشرية والجوانب التنفيذية لإنشاء

الوكالات. وقامت بدور ريادي في تنسيق العمل بين الإدارات بشأن الجودة وخدمة العملاء وأنشأت قاعدة بيانات مرجعية لخدمة الوكالات. ولما كانت لها خلفية اكتسبتها من عملها موظفة للإيرادات ومديرة أقدم في أقسام تنفيذية كبيرة، نفذت نهجا جديدة لإدارة الأداء، وهيكل الأجور. كما أنها قامت، أثناء عملها مع الكمنولث، بمهام في أوروبا، والصين والشرق الأوسط وكذلك لدى منظمات دولية كمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتتمثل خلفيتها المهنية في إدارة الموارد البشرية، وقد أسهمت في عمل أفرقة خبراء في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفي عمل الأمم المتحدة والكومنولث.